صندوق النقد الدولي

يختتم مشاورات عام 2019 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة

من اتفاقية إنشاء الصندوق

أعلن صندوق النقد الدولي في بيان صحفي صادر بتاريخ 25 مارس 2019، اختتام مشاورات عام 2019 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. وفيما يلي ترجمة موجزة للبيان الصحفي.

أشار البيان في بدايته إلى عودة التحسّن في كل من النمو الاقتصادي ورصيد الحساب الجاري في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية. حيث شهد الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي نموًا بنسبة 1.2% في عام 2018 بعد انكماشه بنحو 7.2% في عام 2017، كما تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 2.5% في عام 2018 مقارنةً بنحو 2.1% في عام 2017 مدفوعًا بتحسّن الثقة والإنفاق الحكومي. وعلى صعيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فقد سجل في عام 2016 أول عجز منذ أكثر من عقدين، إلاّ أنه تحوّل إلى فائض وبنحو 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 وأرتفع هذا الفائض ليصل إلى نحو 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. كما تراجع معدل التضخم السنوي إلى أدنى مستوى منذ عدة سنوات ليصل إلى نحو 0.7% في عام 2018 بسبب انخفاض إيجارات المسكن وتراجع أسعار المواد الغذائية، وقوة سعر صرف الدينار الكويتي.

وأشار البيان الصحفي إلى أن وضع المالية العامة لدولة الكويت قد تحسّن على خلفية ضبط الإنفاق العام، ولكن الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لا تزال ضخمة. حيث ساهم ارتفاع كل من الإيرادات النفطية ودخل الاستثمارات الحكومية في تحسّن أداء رصيد الموازنة العامة. ومع ذلك، فإن وضع المالية العامة الأساسي (معبّرًا عنه برصيد الموازنة العامة غير النفطي باستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية منسوبًا إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) يُشير إلى تحسّن متواضع في السنتين الماليتين 2018/17 و2019/18. ولا تزال الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة كبيرة (وذلك بعد التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وباستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية). كما أن التأخير في إصدار قانون جديد للدين العام جعل الحكومة غير قادرة على إصدار الدين منذ أكتوبر 2017. ونتيجةً لذلك، اعتمدت الحكومة على السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لسد الاحتياجات التمويلية.

وأشار البيان إلى أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمؤشرات قوية، حيث تعافى الائتمان بعد تباطؤه في بداية عام 2018. وحققت البنوك معدلات رسملة مرتفعة وصلت إلى نحو 18% في سبتمبر 2018، كما تُعتبر معدلات السيولة مناسبة وضمن المتطلبات التنظيمية. إضافةً إلى ارتفاع الأرباح وتحسن جودة الأصول مع انخفاض معدل صافي القروض غير المنتظمة (NPL's) إلى أدنى مستوى تاريخي. وأشار البيان إلى أن بنك الكويت المركزي قد قام برفع سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء "الريبو" – وهو مؤشر للودائع – عدة مرات مع الإبقاء على سعر الخصم عند نحو 3% منذ مارس 2018. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الفائدة على القروض بنسبة تقل عن مستويات أسعار الفائدة على الودائع. وأشار البيان إلى أن السيولة الوفيرة الناتجة عن نمو الودائع وسداد الديون الحكومية في عام 2018 تدعم تعافي الائتمان. وحققت القروض الموجهة للقطاع الخاص نموًا بنحو 4.1% (على أساس سنوي) في ديسمبر 2018، مدعومًا بارتفاع اقتراض كل من قطاع الأسر والقطاع النفطي، وتزايد أعمال البناء والانشاءات.

تقييم المجلس التنفيذي

- أشار المدراء التنفيذيون إلى أنه من المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي وأن يتحسّن وضع المالية العامة الأساسي تدريجيًا على المدى المتوسط. وعلى ضوء تقلّبات أسعار النفط والطبيعة المستنفدة للموارد النفطية، شدّد المدراء التنفيذيون على أهمية إجراء الإصلاحات المالية والهيكلية بتوقيت مناسب ومتدرجة بشكلٍ جيد وذلك لتقليل اعتماد الكويت على النفط، وزيادة المدخرات الحكومية، وخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص.

- دعا المدراء التنفيذيون إلى إصلاحات مالية أعمق لضمان وفورات كافية للأجيال القادمة. وشجعوا السلطات على معالجة جمود الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية مع زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحسين البنية التحتية وزيادة النمو المحتمل. وأكّد المدراء على أهمية معالجة فاتورة الأجور الضخمة في القطاع العام. وشددوا على وجوب المواءمة التدريجية للأجور في القطاعين العام والخاص لتحفيز المواطنين على التوجه للعمل في القطاع الخاص ودعم القدرة التنافسية. وشجّع المدراء السلطات الكويتية على المضي قدمًا في إدخال الضريبة الانتقائية (غير المباشرة)، وضريبة القيمة المضافة المطبقة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- أكّد المدراء التنفيذيون على أنه من الضروري وضع إطار مالي قوي وحوكمة قوية للمالية العامة لتعزيز مصداقية السياسة المالية. وأكّدوا على أن تعزيز شفافية المالية العامة، وتحسين نظام المشتريات العامة، وزيادة كفاءة الإنفاق العام من شأنه أن يُعزز من مساءلة الحكومة، ويُقلّص الهدر الحكومي، ويخفّض تعرض الدولة للفساد.

- ***رحّب المدراء التنفيذيون بالوضع القوي للنظام المصرفي الكويتي وأثنوا على جهود بنك الكويت المركزي في إطار التنظيم والإشراف الحصيفين. ولتعزيز مرونة القطاع المالي شجّع المدراء السلطات على تنفيذ توصيات تقرير تقييم استقرار النظام المالي لدولة الكويت، فقد رأوا مجالًا لتعزيز إطار إدارة الأزمات، لا سيما من خلال إنشاء نظام خاص لتسوية أوضاع البنوك وإلغاء الضمان الشامل للودائع بمجرد الوفاء بالشروط المُسبقة.*** كما شجعوا السلطات على تعزيز إدارة السيولة والرقابة الشاملة على المخاطر، ودعوا إلى تخفيف سقف سعر الفائدة تدريجيًا. وشجّع *المدراء التنفيذيون* السلطات الكويتية على زيادة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- أكّد المدراء التنفيذيون على أهمية إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز الإنتاجية. ويرى المدراء مجالًا لزيادة تسهيل الإجراءات الإدارية، وتبسيط عمليات التجارة عبر الحدود، والجهود المبذولة لتشجيع المنافسة. ورحّب المدراء بتركيز السلطات المحلية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من خلال تعزيز نفاذها للحصول على التمويل، وتسهيل المشاركة في المناقصات العامة، وتدريب رواد الأعمال.

- ***اتفق المدراء التنفيذيون مع خبراء الصندوق على أن سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تبقى سياسة ملائمة للاقتصاد المحلي كونها مستمرة بتقديم دعامة فعّالة للاستقرار النقدي.*** وأشار المدراء إلى أن ضبط أوضاع المالية العامة الموصَى به سيؤدي إلى تغطية جزء كبير من الفجوة في الحساب الجاري على المدى المتوسط.